MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 5-11-92
Photo No. : 322

هل خسر العرب؟ هل ربحت إسرائيل؟

قيل الكثير في لبنان والعالم العربي عن مساوئ الرئيس الاميركي المنتخب بيل كلينتون في ما يخص الشرق الاوسط. قيل انه سيكون منحازا لاسرائيل اكثر من اي رئيس اميركي آخر، وانه سيضرب العلاقات العربية - الاميركية، وان اللوبي الصهيوني سيتحكم به، الخ... قد يكون في هذه الطروحات شيء من الصحة، لما لكلينتون من مواقف معلنة في تأييد اسرائيل. الا ان التجارب العربية السابقة مع مختلف الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم في البيت الابيض، تدفع الى التعامل بحذر مع التصريحات الانتخابية للمرشحين.

والاهم من ذلك ان تقويم استعدادات الادارة العتيدة لا يستقيم الا من خلال المقارنة بين مواقف كلينتون وسياسة الرئيس جورج بوش. واذا اجرينا المقارنة، وجب علينا التساؤل: كيف يمكن ان تفضي هذه المقارنة الى نظرة مانوية حادة كتلك التي شاعت عند العديد من المسؤولين العرب فجعلت من السباق الانتخابي الاميركي صراعا بين الابيض والاسود، حتى لا نقول بين الخير والشر؟

ولعل ابرز ما في صرخات التحذير العربية من وصول كلينتون الى السلطة انها تتغافل، عن وعي او من دون وعي، عما حصل في الشرق الاوسط. فلو لا هذا التغافل، لما امكن لاحد القول ان بوش افضل للعرب من كلينتون او حتى انه اقل سوءا.

فهل يمكن اللجوء الى مثل هذه التراتبية في المساوئ او في المناقب عندما يكون الشخص المعني بها، اي الرئيس بوش، قائد الحملة العسكرية التي اودت بحياة مئتي الف عربي؟ ومن دون التقليل من مسؤوليات الرئيس العراقي صدام حسين في اندلاع حرب الخليج، هل يعقل تبييض صفحة بوش، باعتباره "اقل سوءا" من سواه، وهو الذي عمل في الديار العربية ما لم يعمله احد منذ هولاكو، على حد قول احد كبار الشعراء العرب؟

وحتى لو وضعنا جانبا العواطف القومية التي حركت وتحرك الشارع العربي، ومنعته من التحسر على الرئيس بوش، بل دفعته احيانا الى الشماتة به، كيف لا نرى ان القضية الفلسطينية، على اهميتها الفائقة والثابتة، لم تعد وحدها قضية العرب المركزية؟ اذ لا تقل خطورة عنها اليوم قضية منع تقسيم العراق،وهو هدف السياسة غير المعلنة التي مضى بوش في تحقيقها، وان بشيء من التردد، بعد النهاية "الرسمية" للحرب. فاذا كانت تلك السياسة اقل سوءا من غيرها، فماذا يكون الاسوأ؟

اما اذا قصرنا البحث على المفاوضات الجارية لوضع حد للصراع العربي - الاسرائيلي، وهو ما عناه على الارجح معظم الذين رأوا في بوش مرشحا "اقل سوءا" من منافسه، وجب طرح تساؤل آخر: هل ان المسيرة التي دخلها العرب تلخص كل الامال باسترجاع الاراضي المحتلة، واحقاق الحق العربي في فلسطين، حتى نخشى تعطيلها؟ وهل بطلت ان تكون مدخلا الى حل مجحف لم تقبل به الاطراف العربية كافة الا لانها كانت مرغمة على ذلك بعد حرب الخليج، وفي ظل ميزان القوى الذي رسخه بوش كما اسلافه لمصلحة اسرائيل؟

لا يعني ما قيل اعلاه، ان بيل كلينتون لن يكون منحازا لاسرائيل. على العكس من ذلك، لا يمكن السعي لرصد توجهات سياسته المقبلة الا

بالاستناد الى ما هو معروف عنه، اي تعاطفه مع اسرائيل ومساندته مواقفها، لا سيما في ما يخص تهويد القدس، فضلا عن تأييده، الذي كرره مرارا اثناء الحملة الانتخابية، لما قام به الرئيس بوش في حرب الخليج.

بيد ان هذه المواقف (او العواطف) لن تكون العنصر الوحيد المقرر في ما ستؤول اليه سياسة كلينتون في الشرق الاوسط. اذ ان في الحياة السياسية والمؤسسية الاميركية عوامل عدة من شأنها التأثير في رسم السياسة الخارجية. وهي عوامل قد تؤثر سلبا او ايجابا،والاصح القول ان بعضها يؤثر سلبا، فيما يؤثر البعض الآخر ايجابا. ومنها بالطبع وزن اللوبي اليهودي وآليات التوازن بين البيت الابيض والكونغرس وطبيعة الخبرات التي ستتشكل منها الادارة الجديدة والتوازنات الداخلية الجديدة في صفوف الحزب الديموقراطي.

وعليه، يستديل الاكتفاء بتوصيف انحياز كلينتون الى اسرائيل للتنبؤ بمعالم سياسته العتيدة. ولا بد من الملاحظة هنا ان صرخات التحذير العربية من المرشح الديموقراطي تتأسس على حسابات غير دقيقة، منها الافراط في شخصنة السياسة الرسمية للدول عموما وللولايات المتحدة خصوصا، وسوء تقدير ما يسمى باللوبي اليهودي، والتغافل عن التطورات الحاصلة منذ سنوات في صفوف الحزب الديموقراطي.

والاهم من كل ما سبق ان للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط ثوابت، بعضها قديم يعود الى عهد الرئيس ترومان وبعضها الآخر استحدثه الرؤساء المتعاقبون، خصوصا منذ ايام ليندون جونسون، فصار ملزما موضوعيا لكل من تربع في "المكتب البيضاوي" للبيت الابيض.

وابرز الثوابت ان العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل علاقة استراتيجية تلبي مصلحة الطرفين معا، وان بتفاوت. وهي تاليا ليست مرهونة بمقدار المودة الشخصية التي يكنها هذا المسؤول الاميركي او ذاك للحكام الاسرائيليين. وما للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من قوة الا لانه يندرج تحت هذا السقف المشترك. واذا كان اللوبي قد تسبب بمشاكل لبعض الادارات الاميركية، عندما شن الحملات ضد صفقة اسلحة معقودة مع دولة عربية، فانه في المقابل لم يكن في حاجة الى التصدي لتبدل جوهري في السياسة الاميركية. ولعل اسطع برهان على حدود دور اللوبي هو تحوله في الايام الاخيرة لاسحق شامير الى اداة ضغط اميركية على الحكومة الاسرائيلية!

يستتبع ذلك ان تحرك اللوبي ليس الا صدى للتناغم الاسرائيلي الاميركي. ولما كان هذا التناغم متوافرا منذ عودة اسحق رابين الى السلطة في اسرائيل، وبتحديد ادق منذ زيارته الى واشنطن في آب الماضي التي اكدت الالتزام الاميركي بالتفوق الاستراتيجي الاسرائيلي، يصعب توقع قيام اللوبي بدور اعتراضي، وخصوصا في موضوع التسوية. ففي هذا المجال، الاتفاق شبه تام منذ الآن بين الولايات المتحدة واسرائيل، ان لم يكن في المبادئ العامة المعلنة، فعلى الاقل في الممارسة العملية. اما اذا كان التخوف ان يعود اللوبي كما في عهد ريغان الى مساعيه الرامية الى ضرب علاقات الولايات المتحدة باصدقائها العرب، الخليجيين تحديدا، فهذا امر آخر.

بالطبع، لا يؤدي حجم الثوابت الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية في السياسة الاميركية الى الغاء ما يمتلكه الرئيس من حيز للتحرك ومن قدرة على "تلوين" النهج المتوارث بحسب شخصيته الخاصة، لا سيما ان النظام الاميركي يعطي رأس السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة. ولا بد هنا من اخذ العبرة من تجربة الرئيس بوش نفسه. فلو لم يكن بوش رجل دولة متمرس وضليع في السياسة الخارجية، لما استطاع حشد كل الطاقات التي جمعها ضد العراق، ولما نال تاليا النجاح الذي ناله. كما يمكن الاعتبار، وفي مسألة الحل السلمي، من تجربة الرئيس كارتر. ويذكر ان هذا الاخير عمد، قبل ان يدفعه تصرف السادات الى السعي لصلح منفرد مصري - اسرائيلي، الى احداث تبدل اساسي في العقيدة الاميركية حيال الشرق الاوسط، حيث كان اول رئيس يتكلم عن "وطن" للفلسطينيين. كان ذلك في خطاب شهير القاه كارتر في آذار ١٩٧٧ في مدينة صغيرة تحمل اسم... كلينتون!

وتجربة كارتر مهمة لاكثر من سبب اليوم. فهو يشترك وكلينتون في العديد من الصفات. فالاثنان ينتميان الى المنطقة نفسها (الجنوب) والى الحزب نفسه، والاثنان جاءا الى الرئاسة من الحاكمية ومن دون كبير خبرة في اللعبة السياسية والواشنطنية. وقد يشترك الاثنان تاليا في مكمن الضعف: علاقة غير متوازنة مع الكونغرس، حيث يملك اللوبي الصهيوني عددا من الاصدقاء يمكنه الركون اليهم. لكن تجربة ادارة كارتر تكتسب اهميتها الكبرى الآن من كونها آخر الادارات الديموقراطية قبل كلينتون. وقد بات من المؤكد ان يلجأ الرئيس الجديد الى عدد من المسؤولين السابقين في عهد كارتر لملء المناصب الشاغرة في وزارتي الخارجية والدفاع وفي مجلس الامن القومي. وقد ترددت اسماء عديدة في هذا المجال منها اسم كريستوفر وارن لوزارة الخارجية، ووليم كوانت لمتابعة شؤون الشرق الاوسط في مجلس الامن. كما انه نقل عن لسان الرئيس المنتخب، منذ اسابيع وفي رسالة الى الطرف الفلسطيني، نيته تعيين كارتر نفسه مندوبا خاصا في الشرق الاوسط.

ويضاف الى هذه العناصر الايجابية ان الحزب الديموقراطي بدأ يشهد منذ سنوات بداية تحول تحت وطأة حملات القس جسي جاكسون الانتخابية. ويذكر مثلا ان انتخابات نيويورك الاولية داخل الحزب الديموقراطي عام ١٩٨٨ شهدت استقطابا حول مسألة الشرق الاوسط بالذات. ولما كان جاكسون من اهم عرابي المرشح كلينتون، لذلك يفترض ان يكون لكلمته وزن ما في الادارة الجديدة.

يبقى ان كل العناصر الايجابية (من حيث الاحتمال) لا توازي مفاعيل العلاقة الاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية، ولا سيما قدرة الحركة التي تعطيها هذه العلاقة للوبي الصهيوني، مهما يكن اسم الرئيس. وعليه، فان اول الواجبات بالنسبة للاطراف العربية النافذة هو العزوف عن التهويل بانحياز كلينتون المحتمل واعادة النظر بكيفية ادارة علاقاتها مع الولايات المتحدة.

سمير قصير